

واقع الحوكمة في الجزائر-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ورواندا- خلال الفترة 2019-2022
The State of Governance in Algeria: A Comparative Study of Algeria, Tunisia, and Rwanda (2019-2022)

بلحداد سجية⁰¹، طالبة دكتوراه، مخبر راس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر 03-الجزائر

belhaddad.sadjia@univ-alger3.dz

عبد الحفيظي محمد⁰²، دكتور، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03-الجزائر

abdelhafidi.mhamed@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/25 تاريخ القبول: 2025/11/20

مستخلص: تهدف هذه الدراسة لإبراز واقع الحوكمة في الجزائر مقارنة مع كل من تونس ورواندا، من خلال تحليل مؤشرات الحوكمة (WGI) التي تصدر عن البنك الدولي ومؤشر التحول لبرتلسمان (BTI) في الفترة الممتدة بين 2019 و2022، ولقد بينت الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها أن مستوى الحوكمة في الجزائر حسب مؤشر الحوكمة ومؤشر برتلسمان كان دون المأمول، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة إلا أنها تبقى غير كافية ويبقى بذل المزيد من الجهود مطلوباً لتدارك الوضع وتحسينه.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي، مؤشر التحول لبرتلسمان.

تصنيف Jel : H11 ,D73

Abstract:

This study aims to highlight the reality of governance in Algeria compared to Tunisia and Rwanda, by analysing the World Bank Governance Indicators (WGI) and the Bertelsmann Transformation Index (BTI) for the period between 2019 and 2022. The study's findings show that the level of governance in Algeria, according to the Governance Index and the Bertelsmann Index, was below expectations. Despite the efforts made by the government, they remain insufficient, and more efforts are needed to remedy and improve the situation.

Keywords: Governance, Worldwide Governance Indicators, Bertelsman Indicator.

Jel Classification Codes : D73, H11.

بلحداد سجية، belhaddad.sadjia@univ-alger3.dz

1 مقدمة:

حظي موضوع الحوكمة باهتمام كبير من طرف الباحثين وصناع السياسات نظرا لأهميتها البالغة في مساعدة الحكومات وصناع القرار في التعرف على النقائص ومواضع الخلل في قراراتهم، وبالتالي تقييم أدائهم وتصحيح سياساتهم مما يساهم في زيادة فعالية هذه الحكومات. يوجد العديد من المؤشرات التي تقيس جودة الحوكمة ولعل أبرزها مؤشر الحوكمة الصادر عن مجموعة البنك الدولي (WGI) الذي بدأ إصداره سنة 1996، والذي يعمل على قياس جودة عمل الحكومة من خلال دراسة ستة أبعاد للحوكمة والمتمثلة في إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي ونزاهة الحكم، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة الحكم والسيطرة على الفساد. تتراوح قيم المؤشر ما بين (2.5) حيث تعبر هذه القيمة على أعلى مستوى لأداء عمل الحكومة و(-2.5) والتي تعبر عن أدنى مستوى لأداء عمل الحكومة. وكذلك مؤشر BTI للتحوّل والخاص بمؤسسة برتلسمان الذي يعمل على جمع نتائج دراسة شاملة لعمليات التحوّل وإدارة السياسة عن طريق مؤشر الوضع ومؤشر الحوكمة، حيث يقيس جودة الحكم السياسي بتوجيه عمليات التحوّل. تعرض نتائج الدراسة كل سنتين وتقييم من 01 إلى 10 بحيث كلما اقتربت هذه النتائج إلى 10 عبرت عن أعلى جودة للحكم، وتم وضع ثلاث فئات (جيدة، معتدلة، ضعيفة). وهي مؤشرات خاصة بالدول النامية فقط.

على ضوء ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية: ما هو واقع الحوكمة في الجزائر بالمقارنة مع تونس ورواندا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الحوكمة؟
- ما هو مستوى الحوكمة في الجزائر بالمقارنة مع تونس ورواندا بالاستعانة بمؤشر (WGI) و(BTI)؟

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية نطرح الفرضية التالية: تعاني الجزائر من ضعف في مستوى الحوكمة وجودة الحكم مقارنة بتونس ورواندا، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أدائها حسب المؤشرات العالمية للحوكمة إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب.

1.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إظهار واقع الحوكمة في الجزائر بالمقارنة مع تونس ورواندا بالاستعانة بمؤشر WGI ومؤشر BTI في ظل وجود العديد من المؤشرات الأخرى التي تهتم بقياس جودة

الحوكمة، والغرض من ذلك تحديد مكامن الضعف في الأداء المتعلق بما يغطيه هذان المؤشران على كل الأبعاد التي تدخل ضمن تعريفهما.

2.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إمكانية التعرف على مفهوم الحوكمة، وكذا معرفة واقع الحوكمة في الجزائر بالمقارنة مع تونس ورواندا وترتيبهم على المستوى الدولي عن طريق مؤشر WGI و BTI.

3.1 حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022، حيث تميزت هذه الفترة بوجود حراك شعبي في الجزائر وجائحة كورونا التي مست جل العالم مما أدى إلى خلق نوع من عدم الاستقرار على المستوى المحلي والعالمي. ووقع الاختيار على الجزائر، تونس ورواندا لوجود أوجه تشابه كبيرة بين الجزائر وتونس من حيث الموقع الجغرافي والجانب الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي. أما بالنسبة لرواندا فقد تم اختيارها كونها هي الأخرى تقع في إفريقيا، وهي دولة صغيرة جدا مقارنة بالجزائر بحيث تبلغ مساحتها 26338 كلم² تفتقر للموارد الطبيعية وتعتمد بشكل كبير على الزراعة في الناتج المحلي، وبالرغم من ذلك فقد حققت استقرارا سياسيا ملحوظا وتقدما اقتصاديا بعد الإبادة الجماعية سنة 1994 التي ترتبت عن الحرب الأهلية التي كانت تعاني منها.

4.1 منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المقارنة والمنهج الوصفي التحليلي كونه مناسباً بشكل كبير لشرح مفهوم الحوكمة، وكذا مقارنة وتحليل مستوى الحوكمة في كل من الجزائر تونس ورواندا بالاعتماد على المؤشر العالمي للبنك الدولي ومؤشر برتلسمان للتحول.

2 مفهوم الحوكمة:

هناك عدة مفاهيم وتعريف للحوكمة طبقا لما جاء من قبل الخبراء والباحثين وكذلك المؤسسات الدولية نذكر منها:

تعريف صندوق النقد الدولي للحوكمة: للحوكمة مفهوم شامل يمس كافة الجوانب لإدارة وحكم أي دولة، كسياسته الاقتصادية والتنظيمات الإدارية بالإضافة إلى التقيد بحكم القانون وسيادته. (الصندوق والحوكمة السليمة، 2023)

حيث يركز صندوق النقد الدولي على الحوكمة السليمة من حيث تقديم المشورة بشأن السياسات، منح الدعم المالي والفني للدول الأعضاء وتنفيذ إجراءات صارمة لتحقيق النزاهة والحياد وأداء التزاماته المهنية بكل أمانة.

تعريف هيئة الأمم المتحدة للحوكمة: " عملية اتخاذ القرار والعملية التي تنفذ بها القرارات أو لا تنفذ". (الحوكمة، الأمم المتحدة، 2009)

تعريف البنك الدولي للحوكمة: هي الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من اجل التنمية، ويعد البنك الدولي أول بنك طرح مصطلح الحوكمة حيث خلاص في تحليله في تقرير مقدم سنة 1989 أن مسألة التخلف الاقتصادي الناجم عن أزمات الحكم في افريقيا هي العائق الأساسي أمام التنمية الإقليمية. (بوزيان و جليطي، 2021)

تعرفها إفريقيا بوسيو: وهي أخصائية أول شؤون القطاع العام، قطاع الممارسات العالمية للحوكمة في مكتب نائب رئيس شؤون النمو المنصف والتمويل والمؤسسات في مدونة للبنك الدولي بعنوان " الحوكمة في عالم مفعم بالحياة بتاريخ 20/04/2023 " الحوكمة هي عملية جمع الإيرادات الحكومية وإدارتها بطريقة شفافة وقابلة للمساءلة لتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات العامة ". (بوسيو، 2023)

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE للحوكمة: هي استخدام السلطة السياسية، وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بينت في دورتها المنعقدة في باريس سنة 1996، بأن مفهوم الحوكمة يشير إلى استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة في المجتمع فيما يتعلق بإدارة الموارد من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (WEISS، 2000)

3 جودة الحوكمة في الجزائر مقارنة مع تونس ورواندا باستعمال مؤشر WGI

يعتبر مؤشر Worldwide Governance Indicators المقدم من طرف البنك الدولي من أهم المؤشرات العالمية لقياس جودة الحكم لـ 214 دولة ومنطقة منذ 1996 إلى يومنا هذا، يحدد 06 أبعاد رئيسية للحوكمة.

تعتبر هذه المؤشرات شاملة وذات جودة، تعتمد على العديد من المتغيرات حيث كل مؤشر يستخدم 30 مصدر مأخوذ من آراء وتجارب المواطنين، رجال الأعمال والخبراء من القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم.

تعتمد القياسات المركبة للحوكمة والتي تم إنشاؤها عن طريق نموذج مكونات غير مرئية Unobserved Components Model على التوزيع الطبيعي القياسي ومتوسط 0 وانحراف معياري

1، هذه القياسات تتراوح ما بين [- 2.5، 2.5] بحيث القيم الأعلى والأقرب لـ 2.5 تعبر عن جودة الحوكمة الأفضل، والأقرب لـ -2.5 تعبر عن جودة الحوكمة الأسوأ والأضعف. (المعهد العربي للتخطيط، 2019، صفحة 53)

تم تطوير مؤشرات WGI في 1999 من طرف باحثين في البنك الدولي وهما كوفمان وآرت كراي بحيث تقدم البيانات سنوياً في سبتمبر من كل سنة.

تتمثل مؤشرات WGI في: إبداء الرأي والمساءلة والاستقرار السياسي ونبذ العنف / الإرهاب ويعبران عن محور اختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة (الحوكمة السياسية)، فعالية الحكومة والجودة التنظيمية ويعبران عن محور مقدرات الحكومة (الحوكمة الاقتصادية)، سيادة حكم القانون والسيطرة على الفساد ويعبران عن محور احترام المؤسسات (الحوكمة المؤسسية).

1.3 مؤشرات اختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة (الحوكمة السياسية): تعبر عن العملية التي يتم من خلالها تعيين وتغيير الحكومة.

1.1.3 مؤشر إبداء الرأي والمساءلة : Voice and accountability

يقيس مؤشر إبداء الرأي والمساءلة قدرة المواطنين في المشاركة على اختيار الحكومة وحرية التعبير، الإعلام الحر، والحرية في تكوين مجموعات وحرية الانضمام إليها.

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على مساءلة المسؤولين العاميين نتيجة قراراتهم، وما هي حقوقهم السياسية والمدنية وما مدى حريتهم في المشاركة في الانتخابات، وحريتهم في التجمع والتظاهر، حيث من أهم دعائم حقوق الإنسان هي تطبيق مبادئ الديمقراطية ومبدأ المحاسبة فيؤثر مباشرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (Mimicopoulos & et al., 2007, p. 10)

يقيس حرية الصحافة ومدى تنوع وسائل الإعلام الحقيقي، مما يساعد على تقييم كيفية الحكم داخل الدولة. (Voice and Accountability, 2024)

جدول 01: تطور مؤشر إبداء الرأي والمساءلة خلال الفترة (2019-2022)

البلد	2019	2020	2021	2022
الجزائر	-1.1	-1.1	-1.0	-1.0
تونس	0.3	0.3	0.2	-0.2
رواندا	-1.1	-1.1	-1.0	-0.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)

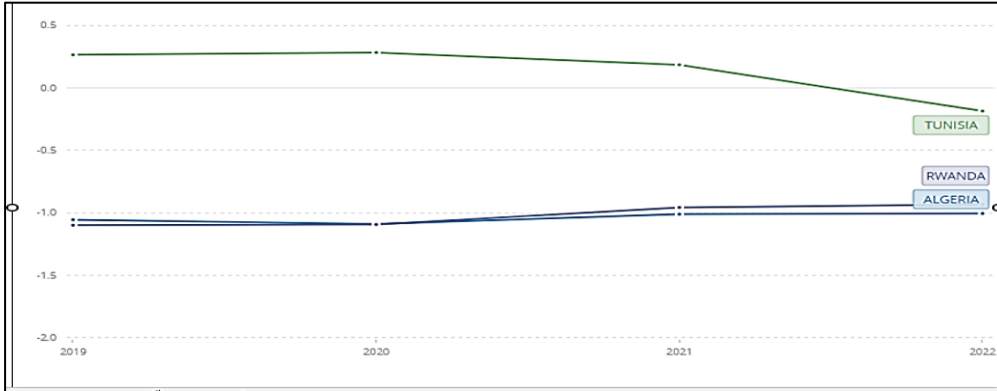
بظهر من ءلال الببانات الموءوءة فب البءول أعلاه أن قبمة مؤشر إباء الرأب والمساءلة فب سنب 2019 و2020 كانت سالبة فب كل من البزائر وروانءا مسءلة قبمة (-1.1) ببنا فب تونس كانت قبمة المؤشر موءبة وبلءت (0.3).

فب سنة 2021 ءعبرت قبمة المؤشر قلبلا فب البزائر مسءلا بءلك (-1.0)، أما فب تونس فقء بلءت قبمته (0.2) مع انءفاض طفبف مءارنة مع 2019 و2020، أما فب روانءا فقء سءل المؤشر قبمة (-1.0) نبسها المسءلة فب البزائر.

أما فبما بءص سنة 2022 لم ءبعبر قبمة مؤشر إباء الرأب والمساءلة فب البزائر مءارنة مع 2021 أب (-1.0) ببنا ءبعبرت قبمته فب كل من تونس وروانءا ببب بلءت (-0.2) و(-0.9) على البوالب.

عء مءارنة مؤشر إباء الرأب والمساءلة بب البزائر تونس وروانءا، بظهر أن قبمته فب تونس كانت موءبة ومسءقرة نوعا ما طول فءرة البءاسة ما عءا فب سنة 2022 كانت قبمته سالبة مما بعكس الأداء الإببابب للمؤشر فب تونس، أما بالنسبة للبزائر وروانءا فسءلا كلاهما قبما سالبة ومساوبة طول فءرة البءاسة.

الشكل 01: بوضء ءطور مؤشر إباء الرأب والمساءلة ءلال الفءرة (2019-2022)



المصءر: من إءءاء البابءة بالاعءماء على ببانات البكب البكب البكب (البكب البكب، مؤشرات البكب، 2024)
بعبوء ضعف مؤشر إباء الرأب والمساءلة فب البزائر ءلال الفءرة (2019-2022) إلى قصور من طرف أفراء المءءمع فب المساولة والمشاركة فب رسم السباساء.

2.1.3 مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف / الإرهاب : Political Stability and Absence of Violence/ Terrorism

يقيس مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف / الإرهاب احتمال الاستقرار والعنف المرتبط بدوافع سياسية بما في ذلك الإرهاب.

يعتبر الاستقرار السياسي ونبذ العنف / الإرهاب مؤشرا مهما يعكس مدى فعالية وكفاءة الحكومة في تحقيق الاستقرار السياسي للدولة. (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism, 2024)

جدول 02: تطور مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف / الإرهاب خلال الفترة (2019-2022)

البلد	2019	2020	2021	2022
الجزائر	-1.1	-0.8	-1.0	-0.7
تونس	-0.9	-0.6	-0.8	-0.6
رواندا	0.1	0.1	0.1	0.0

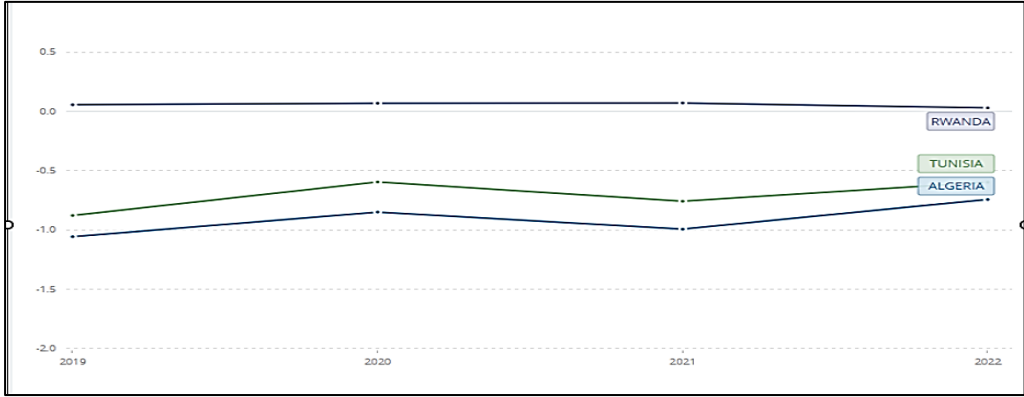
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)

من خلال البيانات المتاحة في الجدول رقم (02) يتضح انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف في الجزائر ليسجل قيمة سالبة ومتذبذبة طوال فترة الدراسة ليصل إلى (-1.1) سنة 2019، كما كانت قيم هذا المؤشر في تونس هي الأخرى كلها سالبة تتراوح بين (-0.9) و(-0.6)، بينما حقق هذا المؤشر في رواندا قيمة موجبة وثابتة (0.1) في كل سنوات الدراسة ما عدا سنة 2022 أين سجل قيمة معدومة.

عند مقارنة قيمة مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف / الإرهاب بين الجزائر وتونس كانت متذبذبة وسالبة في كلا البلدين طوال فترة الدراسة (2019-2022) مما يدل على ضعف جودة الحوكمة بالنسبة لهذا المؤشر.

أما بالنسبة لرواندا فخلال فترة الدراسة كانت قيم المؤشر مستقرة موجبة مما يعكس مستوى مقبولا لجودة الحوكمة بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف / الإرهاب.

الشكل 02: يوضح تطور مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف/ الإرهاب خلال الفترة



(2022-2019)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)
يعود ضعف مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف / الإرهاب في الجزائر إلى التوترات التي تشهدها بعض البلدان ذات الحدود المشتركة مع الجزائر، نتيجة عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الجوار.

2.3 مؤشرات مقدرات الحكومة (الحوكمة الاقتصادية) : تتمثل مقدرات الحكومة في مدى قدرة الحكومة على وضع وصياغة السياسات العامة وتنفيذها بجودة عالية تجاه مواطنيها. (سبتي، 2023)

1.2.3 مؤشرفعالية الحكومة : Government Effectiveness

يقيس مؤشر فعالية الحكومة جودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلال عمل الحكومة عن الضغوطات السياسية، كما يقيس جودة صياغة السياسات العامة وتنفيذها ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات. (Government Effectiveness, 2024)

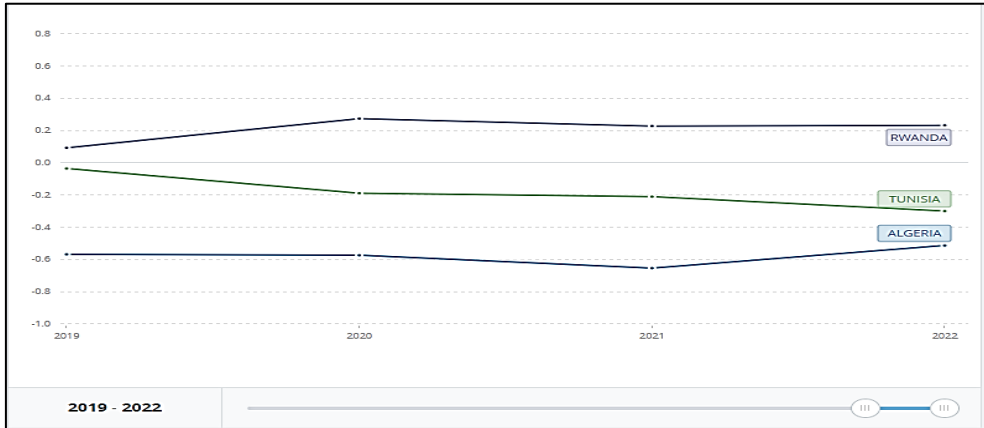
جدول 03: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة (2022-2019)

البلد	2019	2020	2021	2022
الجزائر	-0.6	-0.6	-0.7	-0.5
تونس	0.0	-0.2	-0.2	-0.3
رواندا	0.1	0.1	0.3	0.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)

من خلال البيانات التي تظهر في الجدول سجل مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر لسنة 2019 قيمة سالبة (-0.6)، بينما بلغت قيمته في كل من تونس ورواندا (0.0) و(0.1) على التوالي. أما في سنة 2020 فلم تتغير قيمة المؤشر في الجزائر مقارنة بسنة 2019، وفي تونس تراجعت قيمة المؤشر إلى (-0.2)، أما في رواندا فلم تتغير هي الأخرى. في سنة 2021 تراجعت قيمة المؤشر في الجزائر لتصل إلى (-0.7) تزامنا مع تشكيل حكومة جديدة في ديسمبر 2019، أما في تونس فلم تتغير قيمته مقارنة مع 2020، بينما في رواندا فحقق المؤشر قيمة (0.3). في سنة 2022 تحسنت قيمة المؤشر قليلا في الجزائر ولكن بقيت سالبة (-0.5) بينما في تونس بلغت قيمته (-0.3) وفي رواندا تراجعت قيمته نوعا ما مقارنة مع 2021 لتبلغ (0.2). عند مقارنة قيمة مؤشر فعالية الحكومة بين الجزائر وتونس نلاحظ أن قيمة المؤشر في الجزائر كانت سالبة خلال فترة الدراسة تتراوح بين (-0.6)، و(-0.7) و(-0.5)، أما في تونس فكانت هي الأخرى سالبة ما عدا في سنة 2019 كانت (0.0)، ما يعكس ضعفا في جودة الحوكمة بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة. وبمقارنة القيم المسجلة لمؤشر فعالية الحكومة في ورواندا نلاحظ أن هذا المؤشر سجل طوال فترة الدراسة قيما موجبة تعبر عن جودة حوكمة جيدة بالنسبة لهذا المؤشر، ولكن لا تزال دون المأمول.

شكل 03: تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة (2019-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)

يصف مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر والذي سجل قيما متذبذبة أداء عمل الحكومة في ضمان توفير جودة للخدمات العامة المقدمة لمواطنيها خاصة أثناء وبعد جائحة كورونا 2019، وقد يرجع ذلك غالبا إلى بعض القيود التنظيمية والإجراءات الصحية الصارمة.

2.2.3 مؤشّر الجودة التنظيمية : Regulatory Quality

يقيس مؤشّر الجودة التنظيمية قدرة الحكومة على صنع وتنفيذ السياسات ودرجة التعقيدات الإدارية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة. (بلخير، 2016، صفحة 110)

جدول 04: تطور مؤشّر الجودة التنظيمية خلال الفترة (2019-2022)

البلد	2019	2020	2021	2022
الجزائر	-1.4	-1.4	-1.2	-1.1
تونس	-0.4	-0.3	-0.4	-0.4
رواندا	0.0	0.0	0.1	0.2

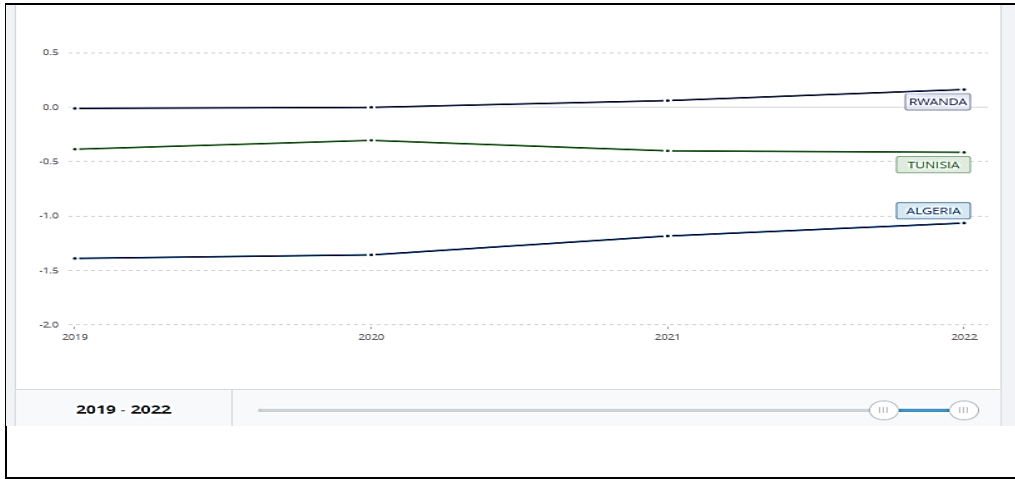
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)
بالنظر إلى البيانات الموجودة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المؤشر في سنة 2019 كانت سالبة في كل الجزائر وتونس ومنعدمة في رواندا.
في سنة 2020 لم تتغير قيمة المؤشر في كل من الجزائر ورواندا بينما تغيرت في تونس لتبلغ (-0.3).

أما في سنة 2021 تغيرت قيمة مؤشّر الجودة التنظيمية في كل من الجزائر وتونس ورواندا لتبلغ (-1.2)، (-0.4)، (0.1) على الترتيب.

بلغت قيمة المؤشر في سنة 2022 في الجزائر (-1.1) بحيث تغيرت بشكل طفيف جدا بعد ما كانت (-1.2) في 2021 بينما بقيت (-0.4) في تونس وارتفعت إلى (0.2) في رواندا.
عند مقارنة الجزائر مع تونس، تظهر قيمة مؤشّر الجودة التنظيمية في الجزائر متذبذبة وسالبة طول فترة الدراسة لتعبّر عن ضعف جودة الحوكمة بالنسبة لهذا المؤشر، وينسحب نفس الأمر بالنسبة لتونس.

عند مقارنة الجزائر مع رواندا، فقد كانت القيم المسجلة في رواندا منعدمة في كل من سنة 2019 و2020 وموجبة تصاعديا في 2021 و2022، مما يشير إلى جودة حوكمة مقبولة بالنسبة لمؤشّر الجودة التنظيمية.

شكل 04: تطور مؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة (2019-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)

يعود ضعف مؤشر الجودة التنظيمية في الجزائر، في الفترة التي تغطيها الدراسة، حسب البنك الدولي، إلى عدم استقرار البيئة التنظيمية والتشريعية فيها، مما يؤثر سلبا على عمل القطاع الخاص وعلى مشاركته في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى جذب الاستثمار الداخلي والخارجي على حد سواء، وكذا كثرة الأعباء التنظيمية.

3.3 مؤشرات احترام المؤسسات (الحوكمة المؤسسية): يتمثل احترام المؤسسات في مدى الثقة والاحترام الذي توليه السلطة الحاكمة ومواطنوها تجاه المؤسسات التي تنظم العلاقة التي بينهما.

1.3.3 مؤشر سيادة حكم القانون Rule of Law : يقيس مؤشر سيادة حكم القانون مدى ثقة المواطنين بقوانين المجتمع والالتزام بها خاصة جودة تنفيذ العقود، وكذلك حماية حقوق الملكية الفكرية، الشرطة والمحاكم وكذلك مدى احتمال وقوع الجريمة والعنف. (Rule of Law, 2024)، كما يدعو إلى التزام الدولة بالقانون وتوفير النظام، وتأمين العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع وإحقاق حقوق الإنسان. (حمود ومراد بن مهدي، 2021)

جدول 05: تطور مؤشر سيادة حكم القانون خلال الفترة (2019-2022)

البلد	2019	2020	2021	2022
الجزائر	-0.9	-0.8	-0.8	-0.8
تونس	0.1	0.1	0.1	-0.1
رواندا	0.1	0.1	0.2	0.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)

من خلال البيانات الموجودة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر سيادة حكم القانون في الجزائر لسنة 2019 سالبة (-0.9)، بينما قيمة المؤشر في كل من تونس ورواندا موجبة وتساوي (0.1).

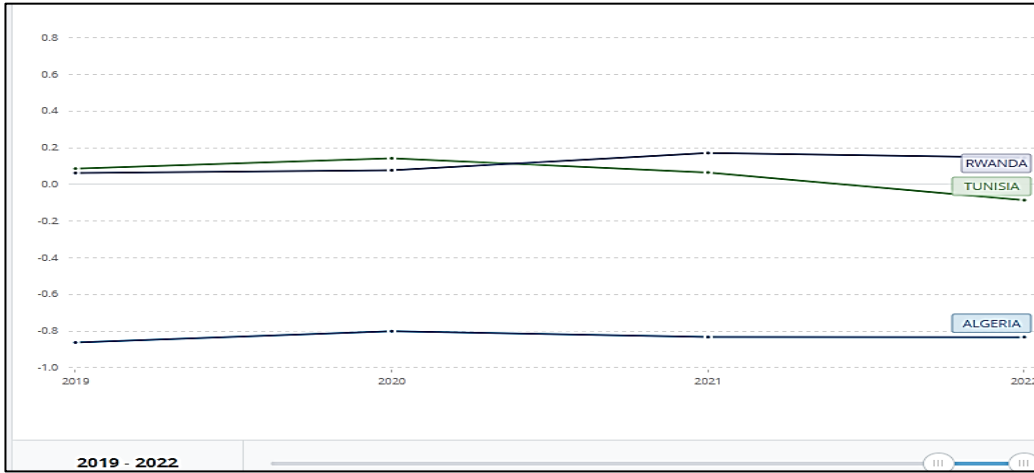
في سنة 2020 تغيرت قيمة المؤشر في الجزائر حيث بلغت (-0.8) بينما لم تتغير في كل من تونس ورواندا مقارنة مع سنة 2019.

بقي المؤشر محافظا على قيمته في الجزائر وتونس في سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020 بينما تغيرت قيمة المؤشر في رواندا لتصبح (0.2) محققا بذلك تقدما مقارنة بالسنتين السابقتين 2019 و2020.

في سنة 2022 لم تتغير قيمة مؤشر سيادة حكم القانون في الجزائر، أما في تونس فقد سجل المؤشر ولأول مرة قيمة سالبة (-0.1) مشكلا بذلك تراجعا مقارنة بالسنوات السابقة، بينما تراجعت قيمته في رواندا لتبلغ (0.1) بعدما كانت (0.2) في سنة 2021.

عند مقارنة القيم المسجلة لمؤشر سيادة حكم القانون في الجزائر مع تونس ورواندا، نلاحظ أن قيم المؤشر المسجلة في الجزائر كانت كلها سالبة تعبر عن ضعف جودة الحوكمة بالنسبة لمؤشر سيادة حكم القانون، أما بالنسبة لتونس ورواندا وعلى الرغم من تسجيل قيم موجبة إلا أنها تبقى بعيدة عن المطلوب.

شكل 05: تطور مؤشر سيادة حكم القانون خلال الفترة (2019-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)

2.3.3 مؤشر السيطرة على الفساد : Control of Corruption

يقيس مؤشر السيطرة على الفساد مدى فساد السلطة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك كل أنواع الفساد، ومدى استيلاء النخب والمصالح الخاصة على الدولة. (Control of Corruption, 2024)

جدول 06: تطور مؤشر السيطرة على الفساد خلال الفترة (2019-2022)

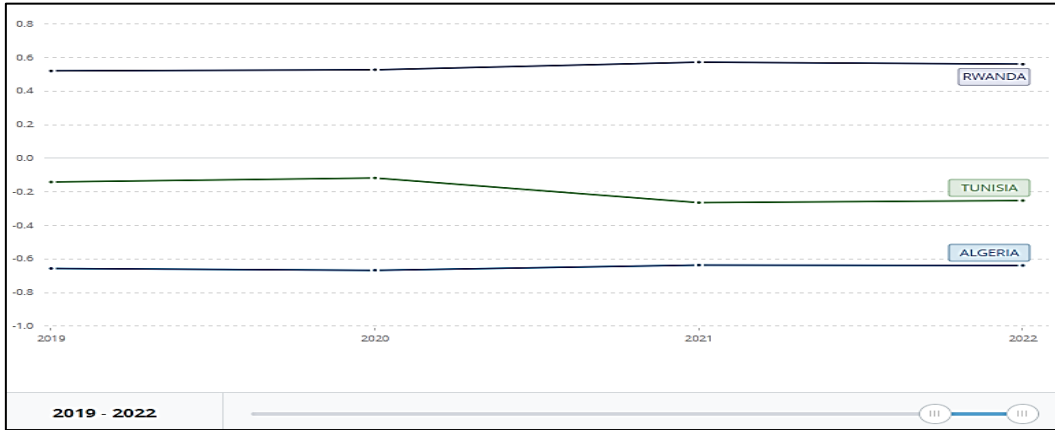
البلد	2019	2020	2021	2022
الجزائر	-0.7	-0.7	-0.6	-0.6
تونس	-0.1	-0.1	-0.3	-0.3
رواندا	0.5	0.5	0.6	0.6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)

يوضح الجدول رقم (06) تطور مؤشر السيطرة على الفساد خلال الفترة (2019-2022)، فبالنسبة للجزائر سجل هذا المؤشر قيما سالبة تتراوح بين (-0.7) و(-0.6) كما سجل كذلك قيم سالبة في تونس تتأرجح بين (-0.3) و(-0.1) مما يعبر عن أداء منخفض في مؤشر السيطرة على الفساد.

بينما في رواندا تميز هذا المؤشر بتسجيله لقيم موجبة طوال فترة الدراسة تعبر عن جودة حوكمة جيدة نتيجة بعض الإصلاحات التي قامت بها الحكومة كإنشاء مكتب ومجلس وطني لمكافحة الفساد يتمتع بكافة الصلاحيات يقوم بمراقبة مدى تطبيق القوانين.

شكل 06: يوضح تطور مؤشر السيطرة على الفساد خلال الفترة (2019-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة، 2024)

4 جودة العمل الحكومي في الجزائر وترتيبها العالمي مقارنة مع تونس ورواندا باستعمال مؤشر BTI للتحويل.

بعدما قمنا بتحليل مؤشرات الحوكمة الستة WGI (إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي ونبذ العنف /الإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة حكم القانون والسيطرة على الفساد) في كل من الجزائر تونس ورواندا، تبين لنا أن مركز الجزائر منخفض بالنسبة لهذا المؤشر ولتوضيح الأمر أكثر حول ترتيب هذه الدول عالميا من حيث مقارنة جودة العمل الحكومي لكل منها قمنا بالاستعانة بمؤشر BTI للتحول.

يعد مؤشر BTI للتحول الخاص بمؤسسة برتلسمان كنتيجة لتعاون ما يقارب 300 خبير دولي وإقليمي من الجامعات الرائدة والمراكز الفكرية Think Tank من جميع دول العالم، يقوم هذا المؤشر بتحليل ومقارنة عمليات التحول نحو الديمقراطية والتوجه إلى اقتصاد السوق في 137 دولة نامية. (governance, 2024)

يعمل مؤشر BTI بجمع نتائج دراسة شاملة لعمليات التحول وإدارة السياسة بواسطة مؤشرين هما:

مؤشر الوضع: يحدد بواسطة بعدين تحليليين للتحوّل السياسي والاقتصادي.

مؤشر الحوكمة: يقيم مؤشر الحوكمة جودة الحكم السياسي الذي يوجه عمليات التحول، ويتم عرض نتائج الدراسة كل سنتين وتقييم من 01 إلى 10 حيث كلما اقترب إلى 10 عبر عن جودة حوكمة جيدة، كما تم تقسيمها إلى 03 فئات (جيدة، معتدلة وضعيفة).

بما أن مؤشر BTI يعرض النتائج كل سنتين فتقتصر دراستنا على نتائج سنة 2020 التي تغطي سنة 2019، وسنة 2022 التي تغطي سنة 2021.

جدول 07: مؤشر جودة الحوكمة خلال الفترة (2022-2020)

البلد	2022				2020			
	مؤشر الحوكمة	أداء الحوكمة	مستوى الصعوبة	الرتبة	مؤشر الحوكمة	أداء الحوكمة	مستوى الصعوبة	الرتبة
الجزائر	4.4	4.9	5.2	137/87	4.7	5.2	5.2	137/76
تونس	5.4	6.1	5.2	137/50	5.3	6	5.2	137/44
رواندا	5.2	5.5	7.6	137/59	5.3	5.6	7.3	137/49

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر التحول BTI (الحوكمة، 2020-2022)

من خلال الجدول أعلاه والذي يظهر تطور مؤشر جودة الحوكمة في الفترة 2020 و2022 باستعمال مؤشر BTI للتحول، بلغت قيمة هذا المؤشر سنة 2020 في الجزائر 4.4 محققة بذلك رتبة 87 من أصل 137 دولة، بينما في تونس فقد كانت قيمته 5.4 واحتلت المرتبة 50 من أصل 137 دولة، أما في رواندا فقد بلغت قيمة المؤشر 5.2 كما احتلت المرتبة 59 من بين 137 دولة.

في سنة 2022 بلغت قيمة المؤشر في الجزائر 4.7 محققة بذلك رتبة 76 من أصل 137 دولة مشكلة تحسنا مقارنة مع سنة 2020 راجعا إلى التحسن في مستوى أداء الحوكمة الذي بلغ 5.2 عوضا من 4.9 في 2020، أما في تونس فقد بلغت قيمته 5.3 لتحل المرتبة 44 من أصل 137 دولة ورواندا احتلت المرتبة 49 وبقيمة مؤشر 5.3.

عند مقارنة جودة الحوكمة في الجزائر مع تونس ورواندا، فقد تصدرت تونس الترتيب لتلها رواندا ثم الجزائر، أي أن أداء الحوكمة في تونس كان هو الأفضل بينها خلال فترة الدراسة (2020-2022).

تقع كل من الجزائر تونس ورواندا في المنطقة المعتدلة ويبقى على هذه الدول العمل الكثير للوصول إلى المنطقة الجيدة من حيث جودة الحوكمة.

5 خاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى واقع الحوكمة في الجزائر من خلال مقارنة جودة الحوكمة بين الجزائر تونس ورواندا. وتوصلنا من خلال النتائج أن الجزائر حققت مستويات منخفضة في جودة الحوكمة ما بين الفترة 2019 و2022، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة سعيا منها لتحسين أدائها وترتيبها. إلا أنه لا بد من بذل المزيد من الجهد وتجسيد الإصلاحات المنصوص عليها في مختلف التشريعات ميدانيا والالتزام بالسياسات المسطرة للحصول على نتائج أفضل. وتجدر الإشارة هنا أن هذه المؤشرات تتعرض لانتقادات من بعض النقاد حيث يتم ادماج غير مختصين للاستعانة بأرائهم التي قد تفتقر إلى الدقة والموضوعية فيؤثر سلبا على سمعة بعض الدول مما يجعل هذه المؤشرات عرضة للانتقاد والتشكيك بمصداقيتها.

1.5 نتائج الدراسة:

- تعاني الجزائر من ضعف مشاركة مواطنها في إبداء رأيهم حول قرارات الحكومة، وقصور مشاركتهم في رسم السياسات وهذا حسب مؤشر إبداء الرأي والمساءلة مما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.
- مقارنة مع تونس ورواندا حققت الجزائر أداءً منخفضا في مؤشر الاستقرار السياسي ونبد العنف، هذا الانخفاض راجع إلى تأثير الجزائر بحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه بعض دول الجوار مما جعلها وجهة للهجرة غير الشرعية من أفراد هذه الدول.
- سجل مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر مستوى منخفض، إلا أن الحكومة الجزائرية تبذل المزيد من الجهود لمحاربة الفساد وتجريمه والسيطرة عليه لما له من آثار سلبية تعود على الاقتصاد والمجتمع وفقدان الثقة في المؤسسات الحكومية وبالتالي اتساع الفجوة بين الحكومة ومواطنها.
- سجل مؤشر سيادة حكم القانون ضعفا في الجزائر نتيجة لضعف الاستثمار والابتكار، مما يتطلب توفير بيئة استثمارية ملائمة ودعم الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية، ولهذا الضعف المسجل تداعيات سلبية تعود على التنمية المستدامة.
- المراكز التي شغلها دول العينة تؤول إلى الحدود الدنيا للمؤشرات المدروسة خلال فترة الدراسة.

2.5 التوصيات:

- نقدم مجموعة من التوصيات لتحسين جودة الحوكمة في الجزائر والارتقاء بتصنيفها دوليا في مجال الحوكمة نذكر منها:
- دعم حرية التعبير وحرية الصحافة وتشجيع المواطنين على المشاركة السياسية لصنع قرارات سليمة.
 - تحقيق السلم الاجتماعي عن طريق دعم السلم الاجتماعي والقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.
 - تحسين جودة الخدمات المقدمة كتبني نظام الحوكمة الإلكترونية والالتزام بالسياسات المسطرة.
 - تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ومحاربة البيروقراطية لتشجيع الاستثمار.
 - مكافحة الفساد بكل أنواعه على الرغم من صدور قانون مكافحة الفساد رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 إلا أنه يبقى غير كاف وجب دعمه بهيئات مستقلة وقوية لمكافحة الفساد.
 - تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة وفي مؤسساتها التشريعية ودعم استقلالية القضاء لتحقيق التنمية المستدامة.

6 قائمة المراجع:

1. *Control of Corruption*. (2024). Consulté le 05 09, 2024, sur worldwide governance indicators: <https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/cc.pdf>.
2. *governance*. (2024). Consulté le 05 11, 2024, sur BTI Transformation Index: <https://bti-project.org/en/about>
3. *Government Effectiveness*. (2024). Consulté le 05 05, 2024, sur worldwide governance indicators: <https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/ge.pdf>
4. Mimicopoulos, & et al. (2007). *Public Governance Indicators. a Literature Review*.
5. *Political Stability and Absence of Violence/Terrorism*. (2024). Consulté le 05 05, 2024, sur worldwide governance indicators: <https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/pv.pdf>
6. *Rule of Law*. (2024). Consulté le 05 09, 2024, sur worldwide governance indicators: <https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/rl.pdf>

7. *Voice and Accountability*. (2024). Consulté le 05 05, 2024, sur worldwide governance indicators: <https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/va.pdf>
8. WEISS, T. G. (2000). Governance, good governance and. *Third World Quarterly*, 21(5), pp. 795– 814.
9. إبريكيا بوسيو. (20 04, 2023). *الحوكمة في عالم مفعم بالحيوية*. تم الاسترداد من البنك الدولي: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alhwmkmt-fy-alm-mfm-balhywyt>
10. البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة. (2024). *مؤشرات الحوكمة*. تاريخ الاسترداد 09 05, 2024 من بيانات البنك الدولي: <https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators>
11. *الحوكمة*. (2020-2022). تاريخ الاسترداد 11 05, 2024، من أطلس للتحول: <https://atlas.bti-project.org>
12. *الحوكمة، الأمم المتحدة*. (2009). تاريخ الاسترداد 28 04, 2024، من الأمم المتحدة: <https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>
13. *الصندوق والحوكمة السليمة*. (2023). تاريخ الاسترداد 28 04, 2024، من صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/The-IMF-and-Good-Governance>
14. العربي بوزيان، و غالم جلطي. (2021). مفهوم الحوكمة، عوامل ظهورها ومركزاتها، ومجالات استخداماتها. *مجلة المالية & الأسواق*، 8(2)، الصفحات 428-447.
15. المعهد العربي للتخطيط. (2019). دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. تم الاسترداد من https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/484/484_API-Index-Development-19.pdf
16. بلخير، آ. (2016). *الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي خلال الفترة 2000-2010* أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة.
17. خديجة سبتي. (2023). تقييم جودة الحوكمة، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب. *مجلة المعيار*، 27(3)، الصفحات 1094-1107.
18. محمد حمود، و مراد بن مهدي. (06 11, 2021). واقع المساءلة و حكم القانون كآليتين لمحاربة الفساد في الجزائر. *مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية*، 3(1)، الصفحات 90-110. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/168479>